

Distr.: General
12 February 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة العادية لعام ٢٠٠١

٢٥-٧ أيار/مايو ٢٠٠١

تقارير السنوات الأربع، ١٩٩٧-٢٠٠٠، المقدمة عن طريق الأمين
العام عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦

المحتويات

الصفحة

٢	١ - الوكالة السبئية للتنمية والإغاثة
٥	٢ - منظمة "المساواة الآن"
٩	٣ - الرابطة العالمية للسكان الأصليين
١١	٤ - النادي الدولي للبحر الأسود
١٣	٥ - الاتحاد الدولي لحركات الأسرة المسيحية
١٥	٦ - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
١٦	٧ - الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
١٩	٨ - رابطة الناحبات بالولايات المتحدة
٢٣	٩ - جمعية قطر الخيرية
٢٦	١٠ - المنظمة الدولية للرؤية العالمية

١ - الوكالة السبئية للتنمية والإغاثة

(منحت المركز الاستشاري العام في عام ١٩٩٧)

الوكالة السبئية للتنمية والإغاثة هي منظمة غير حكومية دولية أسست في عام ١٩٥٦ بهدف تمكين المجتمعات المحلية من معالجة المشاكل الناجمة عن الأزمات أو العوز الزمن. وتهدف الوكالة إلى تحقيق تغيير إيجابي عن طريق مجموعة من أنشطة التنمية المستدامة والإغاثة يجري التخطيط لها وتنفيذها بأسلوب تعاوني. وتشمل مجالات هذه الأنشطة الأمن الغذائي، والرعاية الصحية الأولية، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والتأهب للكوارث والتصدي لها، ويجري تنفيذها بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية والدولية والوكالات الحكومية، وذلك عن طريق التشارك في المعلومات، والمشاركة في المؤتمرات، والتعاون على الصعيد الميداني. والوكالة ليست مرتبطة بأي منظمة غير حكومية تتمتع فعلا بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وتتضمن الوكالة شبكة عالمية تتألف من ١٣٠ مكتبا تابعا لها (مكاتب البلدان المانحة ومكاتب البلدان المتلقية والمكاتب الإقليمية)، يعززها المقر الدولي للوكالة. ويزاول أعضاء الشبكة (مكاتبها) عملهم وفقا لبيان المهمة الخاص بالوكالة السبئية للتنمية والإغاثة، ويعملون على إنجاز ميثاق الوكالة عن طريق مجموعة من الأنشطة الانمائية والغوثية. والكيان الأساسي الذي يضطلع بالتنفيذ في شبكة الوكالة هو المكتب القطري. وجميع الكيانات الأخرى (المكاتب الإقليمية، والمكاتب الموجودة في البلدان المانحة، والمقر الدولي للوكالة) تعمل بوصفها خدمات داعمة لمكاتب التنفيذ القطرية. وتضطلع هذه المكاتب بالمسؤولية الأساسية عن تصميم البرامج وإدارتها ورصدها وتقييمها. وتقوم على رأس المكاتب القطرية مجالس للمديرين على المستوى القطري تنهض بأعمال التوجيه والاستعراض الاستراتيجيين، وتتخذ القرارات المالية المتعلقة بالمكاتب القطرية، وتبت في المسائل المتصلة بالملاك.

ومنذ عام ١٩٩٧ وعمل المقر الدولي للوكالة مع الأمم المتحدة يزداد نشاطا. وفي بادئ الأمر، اتخذت المشاركة مع الأمم المتحدة شكل الحضور المنتظم للاجتماعات الشهرية لمكتب منسق الشؤون الإنسانية (المسمى سابقا إدارة المساعدة الإنسانية). وتقدم الوكالة، بوصفها منظمة غير حكومية ممثلة في هذه الاجتماعات بصفة منتظمة، دعما فعليا متواصلا لعملية التقييم والحوار المستمرة بشأن الكيفية التي ينبغي أن تتواصل بها الوكالات الإنسانية للتنمية والإغاثة مع مكتب منسق الشؤون الإنسانية وفيما بين كل منها والأخرى، لتوفير الاستجابة المنسقة لحالات الطوارئ الإنسانية حال نشوئها في أنحاء العالم المختلفة. وتحرص الوكالة على تبادل خبراتها مع الوكالات الأخرى التي تحضر الاجتماعات الشهرية، مما يؤدي إلى زيادة الاعتناء المشترك بالقضايا البالغة الأهمية في حالات الطوارئ الإنسانية.

وقد مثلت الوكالة أيضا في الاجتماعات التالية:

- (أ) مؤتمر قمة الأرض، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛
- (ب) دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمشكلة المخدرات العالمية، ٨-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛
- (ج) دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالسكان والتنمية، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩؛
- (د) المؤتمر السنوي الثاني والخمسون لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية، ١٥-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩؛
- (هـ) مؤتمر سول الدولي للمنظمات غير الحكومية لعام ١٩٩٩؛
- (و) جمعية ومؤتمر قمة الألفية المعقودان في عام ٢٠٠٠.

وبالإضافة إلى هذه الاجتماعات الكبرى، داومت الوكالة على المشاركة في الحوار المستمر بشأن بعض القضايا، مثل التنمية، والإغاثة، ومشكلة الجوع في العالم، والألغام الأرضية، واتجاهات التنمية الاقتصادية، وقضايا اللاجئين والمشردين داخليا، وقضايا المرأة، والأمن الغذائي، والتعليم، والتصدي للكوارث.

كما أن الوكالة هي إحدى الوكالات التي تشارك مشاركة نشطة في الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فمنذ أوائل عام ١٩٩٨، تحضر الوكالة جميع اجتماعات اللجان الدائمة التابعة للجنة التنفيذية للمفوضية. وبالتعاون مع المؤتمر الدولي للمؤسسات الخيرية ومنظمة العمل الدولي، تشارك الوكالة مع المنظمات الإنسانية الدولية الأخرى في إسداء المشورة إلى المفوضية وفي تزويدها بالمعلومات والتحاوّر معها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وتعمل الوكالة بنشاط حاليا على توقيع اتفاق إطاري مع المفوضية من شأنه أن يحدد على نحو أكثر وضوحاً صيغة الالتزام المشترك بالتخفيف من محنة اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. ويحسن سريان المعلومات المتعلقة بالشؤون المالية والسياسات على نحو يقوي علاقات العمل على الصعيد الميداني.

وفي عام ١٩٩٧، وقّعت الوكالة مذكرة تفاهم شاملة مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الوقت، تحضر الوكالة كل اجتماع من الاجتماعات الاستعراضية السنوية التي تعقد في روما. وطلب إلى الوكالة أيضا أن تكون إحدى المنظمات غير الحكومية التي تحضر على أساس منتظم بصفة مراقب الدورات السنوية لمجلس البرنامج وجلسات العمل المصاحبة لها. وتشارك الوكالة حاليا في صياغة مشروع اتفاق إطاري على

الصعيد القطري المحلي، سيتخذ نموذجا لمذكرات التفاهم التي تبرم على الصعيد القطري بين المكاتب المحلية للبرنامج والمكاتب القطرية للمنظمات غير الحكومية.

وبالإضافة إلى العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، تعمل الوكالة على نحو وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، وذلك على الصعيدين الميداني والدولي. وهناك أيضا حوار مستمر بين الوكالة والبنك الدولي يستهدف توثيق التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمبادرات التي يضطلع بها البنك الدولي.

والوكالة هي إحدى الوكالات الأعضاء في مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتشارك بصفة مستمرة في أنشطة المؤتمر، بما في ذلك اجتماعات المجلس واجتماعات الجمعية العامة للمؤتمر، التي عُقدت مؤخرا في فيينا بالنمسا.

وفي عام ١٩٩٩، أنشأت الوكالة مكتبا قريبا من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وهذا سيجتنب لممثلي الوكالة التلامس على نحو أكثر اترادا مع نبض منظومة الأمم المتحدة ومع تدفق المعلومات الجاري في إطارها. وبالإضافة إلى ممثلي الوكالة في نيويورك، يوجد لها ممثلون في جنيف، وفيينا تتوافر لهم فرص المداومة على التعاون الوثيق فيما يجري من أنشطة هناك. وعيّنت الوكالة أيضا أفرادا محليين في مقار جميع اللجان الاقتصادية.

٢ - منظمة "المساواة الآن"

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

منظمة "المساواة الآن" هي منظمة دولية لحقوق الإنسان تركز نفسها لحماية حقوق المرأة وتعزيزها في جميع أنحاء العالم. وتتمثل رسالة المنظمة في القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة وتحقيق الاعتراف العالمي بحقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان، وذلك عن طريق تعبئة الضغط على الصعيد العام. وبناء على ذلك، حددت الأهداف الطويلة الأمد للمنظمة على النحو التالي:

(أ) شن حملات للدعوة إلى إصلاح القوانين والممارسات التي تنطوي على التمييز ضد المرأة؛

(ب) المساهمة في الحملة العالمية للقضاء على العنف ضد المرأة؛

(ج) تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في عملية صنع القرار.

وتشمل القضايا التي تهتم بها المنظمة قضايا الاتجار بالمرأة، والاعتصاب، والعنف الأسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإنكار الحقوق الإنجابية، والأشكال الأخرى للعنف والتمييز التي تمارس ضد المرأة والتي تؤدي يوميا إلى إلحاق الهوان بالفتيات والنساء وإلى استرقاقهن وإصابتهم بل وإلى وفاتهن. وتقوم المنظمة بتوثيق الانتهاكات التي تُرتكب لهذه الحقوق وتضيف عن طريق شبكتها الدولية للعمل النسائي عنصر العمل الدولي على دعم الجهود المحلية والوطنية التي تُبذل لصالح حقوق المرأة ولصالح فرادى النساء اللاتي يعانين من انتهاكات حقوق الإنسان.

وشبكة العمل النسائي هي بمثابة اللب بالنسبة إلى منظمة "المساواة الآن". وتتألف الشبكة من عدد يناهز ١٠ ٠٠٠ من الجماعات والأفراد في أكثر من ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم، ينهضون إلى العمل تلبية للدعاءات التي تصلهم باسم فرادى النساء، ويشاركون في الحملات المعنية بالقضايا النسائية الأوسع نطاقا، ويثثون عن طريق الشبكة المعلومات المتعلقة بوضع المرأة وانتهاكات حقوق المرأة في بلدانهم. وتُقدّم على الحكومات، وفي بعض الأحيان على الكيانات غير الحكومية والأفراد، الإجراءات المناسبة التي ينبغي اتخاذها لوقف هذه الانتهاكات أو لتنفيذ تدابير وقائية أو علاجية فعالة.

حملة بيجين + ٥ سنوات

في تموز/يوليه ١٩٩٩، شنت منظمة "المساواة الآن" حملة دامت لمدة سنة واستهدفت إبراز أهمية المساواة عن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات في مؤتمر الأمم

المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥). ورَكَزَت هذه الحملة التي سُميت ”بيجين + ٥ سنوات“ على التمييز الجنساني المترسخ في القوانين الوطنية، بهدف توضيح قعود الحكومات عن الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في منهاج العمل، الذي اعتمد في بيجين، فضلا عن الاتفاقات القانونية الدولية الأخرى التي وقَّعت وصدقت عليها هذه الحكومات. وقامت المنظمة، بالمشاركة مع التنظيمات النسائية الوطنية والمحلية في أنحاء العالم، بإجراء بحوث وتجميع نصوص منتقاة من القوانين المنطوية على التمييز الجنساني وأصدرت التقرير المعنون ”العمل النسائي، ١٦-١“ الذي يُلقي الضوء على عينة شاملة لما يوجد في ٤٥ بلدا من القوانين التي تميّز ضد المرأة فيما يتعلق بالوضع الشخصي والوضع الزواجي والوضع الاقتصادي والعنف الذي يمارس ضد المرأة. واشترك مع المنظمة في هذه الحملة ٢٨ تنظيما من ٢٥ بلدا، إلى جانب بعض التنظيمات الإقليمية التي تمثل آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا. وعديد من هذه التنظيمات يعمل بنشاط على تغيير القوانين التي أبرزها التقرير، فضلا عن القوانين التمييزية الأخرى في بلدانها. وأهابت الحملة بالحكومات أن تقوم بإلغاء أو تعديل هذه القوانين قبل انعقاد الدورة الاستثنائية المعنونة ”بيجين + ٥ سنوات“ إظهارا للالتزام الحقيقي بمنهاج العمل.

وبالإضافة إلى تعميم التقرير على هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات (مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، وعلى العاملين في وسائط الإعلام الدولية وأعضاء شبكة العمل النسائي، أرسلت المنظمة التقرير أيضا إلى رؤساء دول البلدان المشار إليها في التقرير وإلى ممثليها الدائمين لدى الأمم المتحدة. كما أوفدت المنظمة ممثلين للتأكد من إنجاز الحملة في كل مؤتمر من المؤتمرات التحضيرية الإقليمية التي عُقدت في بانكوك وأديس أبابا وجنيف وبيروت وليما وإلى المؤتمر التحضيري الختامي الذي عقد في نيويورك. كما أثارت المنظمة مضمون الحملة في اجتماعات فردية عقدتها مع بعثات البلدان لدى الأمم المتحدة.

وكجزء من هذه الحملة، عقدت المنظمة اجتماعا إعلاميا في الأمم المتحدة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، شارك في رعايته الفريق المعني بكفالة الحقوق المتساوية للمرأة، وذلك لتعريف ممثلي الحكومات بالتقرير.

وقامت المنظمة خلال الدورة الاستثنائية، على غرار ما فعلت في المؤتمر التحضيري الختامي، بتيسير مشاركة العناصر الناشطة الدولية وتنظيم وتنسيق حضور العناصر الناشطة من بلدان شرق ووسط أوروبا. وقامت المنظمة أيضا بتنظيم عدة أحداث كان محورها فقرة

من الأداء التمثيلي عنوانها "المرأة ليس بمقدورها أن تنتظر!". وهذه الفقرة التي كتبتها وأدتها سارة جونز بتكليف من المنظمة، تعرض صورة حية لتأثير القوانين التمييزية على حياة المرأة والفتاة في أنحاء العالم المختلفة. ولقيت الفقرة استجابة ساحقة، وتلت ذلك تغطية من وسائل الإعلام ألفت الضوء على الدورة الاستثنائية وعلى أهمية المفاوضات المتعلقة بالقوانين التمييزية. وعقدت المنظمة أيضا مؤتمرا صحفيا في الأمم المتحدة في ٦ حزيران/يونيه بالاشتراك مع عدد من مسانديها في الحملة، وواصلت طوال الأسبوع الاجتماع بممثلين من التنظيمات النسائية في عدة بلدان، وشرعت في التعاون معها بشأن الجهود النسائية المقبلة، بما في ذلك الجهود المتعلقة بموضوعي مشاركة المرأة في التصويت في الانتخابات في الكويت والقتل لصون الشرف في الأردن. وقدمت المنظمة كذلك عرضا خاصا لأعضاء الوفود في قاعة الاجتماع ٤، سبقته مقدمة من الممثلة غوانيث بالترو، كما قدمت عدة عروض مفتوحة في "Customs House".

وبذلت المنظمة مساعيها لدى أعضاء الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية لكفالة الإبقاء على الأحكام التي تنص على إلغاء القوانين التمييزية، في الصيغة الرسمية للوثيقة الختامية. واقترحت المنظمة أيضا صيغا لبعض أجزاء الوثيقة المشتركة الصادرة عن تحالف المنظمات غير الحكومية. وشارك ممثلو المنظمة كذلك في المشاورات التي أجريت بين المنظمات غير الحكومية في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ وفي عدد من اجتماعات التشاور التي عقدت بصدد مسائل محددة أو على المستوى الإقليمي.

التقرير المعد بتكليف من شعبة النهوض بالمرأة

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، اختارت شعبة النهوض بالمرأة بالأمانة العامة للأمم المتحدة منظمة "المساواة الآن" لتكون المنظمة غير الحكومية الدولية التي تتولى تنسيق مشروع عالمي بشأن العنف الأسري ضد المرأة، ممول من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وشمل هذا المشروع خمس دراسات إقليمية أعدها خبراء من المناطق المختلفة، حيث قاموا بتجميع معلومات عن الاستراتيجيات الجديدة المطبقة وقيّموا الأثر الناتج عنها. وكان الهدف الشامل لهذا المشروع هو توجيه الحكومات والهيئات الإقليمية والاجتماع المدني صوب الأخذ باستراتيجيات فعالة على الصعيد الوطني. وقد أعدت مشاريع النصوص الخاصة بهذه الدراسات الإقليمية، وعُقد اجتماع للخبراء الإقليميين في الشعبة في آب/أغسطس ١٩٩٨. وأجريت فيما بعد تنقيحات لتلك الدراسات، وستصدر الأمم المتحدة التقرير النهائي في غضون فترة قصيرة.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

منذ آذار/مارس ١٩٩٥، تعمل منظمة "المساواة الآن" على توجيه نظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد المرأة. وعن طريق العمل مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة في البلدان التي توشك اللجنة على استعراض تقاريرها، توجه المنظمة نظر أعضاء اللجنة إلى القضايا المتصلة بحقوق المرأة. ويحدث بصورة متزايدة أن القضايا التي تثيرها المنظمة مع اللجنة، يثيرها أعضاء اللجنة بدورهم بشكل مباشر مع وفود الحكومات التي تمثل أمام اللجنة لعرض تقاريرها بشأن الامتثال.

وقد أثارت المنظمة حتى الآن الشواغل المتصلة بالعنف ضد المرأة، والتمييز المشرّع قانوناً، والحقوق الإنجابية، وذلك لدى نظر اللجنة في التقارير المقدمة من اليمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وسري لانكا ومقاطعة هونغ كونغ الصينية وأفغانستان وغواتيمالا وزامبيا وبيرو والبرازيل ولبنان وكولومبيا والهند والسنگال وليتوانيا والسودان وأوروغواي وزمبابوي وإكوادور وإسرائيل والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة واليابان وأرمينيا والجمهورية العربية الليبية وليسوتو وكمبوديا وشيلي وبولندا والمكسيك وجمهورية كوريا والمغرب والكاميرون ومنغوليا.

ومنظمة "المساواة الآن" هي التنظيم الوحيد من المنظمات المعنية بحقوق المرأة الذي يشارك على أساس منتظم في أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، كما أن كثيراً من القضايا المتصلة بحقوق المرأة التي تثيرها المنظمة تُدرج في الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة. وقد طرحت المنظمة عن طريق ما تقدمه من مذكرات عدة مقولات جديدة في إطار القانون الدولي تتصل بحقوق المرأة وحقوق الإنسان. وأحاطت اللجنة علماً بهذه المقولات الجديدة، وأدرج عدد منها في أعمال اللجنة.

وقد تكلمت جيسيكا نيويرث، رئيسة مجلس المنظمة، أمام فريق نظّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت عنوان "تحويل التشريعات: التحديات والممارسات السليمة"، عُقد في الأمم المتحدة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قامت المنظمة بعرض فيلم وثائقي معنون "جرائم الشرف" شاهده ممثلو الحكومات والأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة، وتعاونت مع البعثة الدائمة لهولندا في صياغة مشروع قرار لمكافحة جرائم الشرف، اعتمدته الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٣ - الرابطة العالمية للسكان الأصليين

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٥)

تتمثل مقاصد الرابطة العالمية للسكان الأصليين في توفير التثقيف في مجال تطبيق المبادرات والقوانين والعمليات الخاصة بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين المحلي والدولي فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والشعوب المشردة، وتعريف الفئات المعنية وعامة الجمهور في مختلف البلدان بإنجازات منظومة الأمم المتحدة وأعمالها في تلك المجالات. وتشمل الوسائل المتخذة لتحقيق هذه المقاصد ما يلي: التدوين والإعلام باللغتين الانكليزية والإسبانية؛ وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والمنتديات والدورات الدراسية؛ وعقد الاجتماعات الطارئة بشأن الحالات العاجلة؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الأخرى العاملة في هذا المجال؛ وإجراء المشاورات مع الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية الدولية والمؤسسات الخاصة والهيئات الدينية، فيما يتعلق بحقوق الشعوب الضعيفة؛ والمشاركة في جميع محافل الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتوفد المنظمة، منذ إنشائها، وفوداً ممثلة للسكان الأصليين إلى الاجتماعات السنوية التالية للأمم المتحدة؛ لجنة حقوق الإنسان وفريقها العامل المعني بمشروع الإعلان (الخاص بالسكان الأصليين)؛ واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (المسماة سابقاً باللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات) وفريقها العاملان المعنيان بالسكان الأصليين وبالأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، وكل هذه الاجتماعات تعقد سنوياً في جنيف. وتضم وفود المنظمة إلى تلك الاجتماعات ممثلين لمجتمعات السكان الأصليين، تقوم المنظمة بتدريبهم على العمل داخل إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وكانت أولى المتدربين هي ريغورتا مينشو تون، من زعماء الكيشي بغواتيمالا، وقد حصلت بعد ذلك على جائزة نوبل (١٩٩٢)، وشغلت منصب سفير الأمم المتحدة الخاص للسنة الدولية للسكان الأصليين (١٩٩٣) وعقدت الأمم المتحدة الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٥-٢٠٠٤). وقام المدير المشارك للرابطة العالمية للسكان الأصليين بمصاحبة السيدة مينشو وتدريبها خلال اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، بما في ذلك الدورة الثامنة عشرة للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، والدورة الأولى للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، ودورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٢، والدورة التاسعة والثلاثون للجنة حقوق الإنسان. وشاركت المنظمة في الاجتماعات التي عقدت في نيويورك وجنيف للتخطيط للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وأوفدت خمسة ممثلين من خمسة بلدان من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا لحضور المؤتمر في بيجين (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وأسهمت المنظمة إسهاماً رئيسياً في تخطيط وتشغيل مركز (خيمة) السكان الأصليين في المؤتمر الموازي للمنظمات غير الحكومية. وتدرج المنظمة ضمن أولوياتها التخطيط للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية الذي سيعقد في عام

٢٠٠١، وقد أرسلت وفدا مؤلفا من ستة أعضاء إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمنطقة الأمريكتين (سنتياغو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠). وشاركت المنظمة أيضا في الأنشطة المصاحبة لعقد الأمم المتحدة الحالي للسكان الأصليين.

والمنظمة مدرجة في القائمة الخاصة للمنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع منظمة العمل الدولية في جنيف. وتتعاون المنظمة، منذ إنشائها، تعاونًا وثيقًا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا سيما في أمريكا الوسطى والمكسيك، وذلك برصد حالة اللاجئين من السكان الأصليين، وكان المدير المشارك للرابطة ضيف شرف لدى المفوضية في مؤتمرها الإقليمي المعني باللاجئين أمريكا الوسطى.

وتوفر الرابطة العالمية للسكان الأصليين المعلومات للحكومات والمنظمات غير الحكومية دعماً لجميع القرارات المتعلقة بالشعوب الأصلية والأقليات العرقية والعمال المهاجرين. وتجري المنظمة مشاورات بصفة منتظمة مع عديد من مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتعاون معهم، وخصوصاً في مكاتب الأمم المتحدة الكائنة في جنيف. وقد تعاونت المنظمة تعاونًا وثيقًا مع مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية طوال فترة وجوده. وتهتم الرابطة، منذ إنشائها، اهتماماً خاصاً بازدياد ظاهرة تحول طوائف السكان الأصليين إلى لاجئين في البلدان المجاورة وإلى مشردين داخلياً في دولهم ذاتها. وتتعاون المنظمة، في هذا الصدد، مع عدد من المؤسسات على الصعيد الميداني، وتشارك معها في رعاية الاجتماعات والحلقات الدراسية والدراسات، بما في ذلك برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد ورابطة الدراسات المتعلقة بأمريكا اللاتينية وأمانة اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية في جنيف. وفي مجال التثقيف بشأن اللاجئين من السكان الأصليين، ساهمت المنظمة بخمسة مقالات في مجلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعنونة "اللاجئون"، تناولت تاريخ تشريد السكان الأصليين أثناء حملات استعمار نصف الكرة الغربي. ونظراً إلى أن أغلب ممثلي السكان الأصليين المرتبطين بالمنظمة هم من حملة شهادات الدكتوراه أو شهادات القانون ويقومون بالتدريس على مستوى الجامعات، فإن الرابطة العالمية للسكان الأصليين متخصصة أيضاً في وضع المناهج والمواد الدراسية الخاصة بالتعليم العالي. وقد دعت المنظمة للتشاور مع المركز العالمي بشأن مشروع شريط الفيديو الذي يتولاه والمعنون "مشروع الوسائط التعليمية المعنية بجوانب الصواب والخطأ"، كما أن المدير المشارك للرابطة عضو في المجلس الاستشاري للمركز. وأجرت المنظمة مشاورات أيضاً في عام ١٩٩٨ بشأن الفيلم الوثائقي الطويل الحائز على جائزة والمعنون "السود واليهود"، الذي أنتجته شركة سنيتو - كاوفمان للإنتاج السينمائي، وبشأن فيلم جديد لهذه الشركة عن الانتماء العرقي والطبقي في إطار صناعة الإلكترونيات.

وقامت الرابطة العالمية للسكان الأصليين بدور أساسي في إقرار السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٣) والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (١٩٩٤-٢٠٠٤).

٤ - النادي الدولي للبحر الأسود

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

أنشئ النادي الدولي للبحر الأسود في عام ١٩٩٢ بوصفه منظمة مستقلة (غير حكومية) طوعية غير تجارية مسيرة ذاتيا.

وتتمثل أهداف النادي ومقاصده فيما يلي:

(أ) حشد جهود المدن (المجتمعات المحلية) في بلدان البحر الأسود من أجل النهوض بالمهام المشتركة المتصلة بساحل البحر الأسود؛

(ب) المشاركة في البرامج والمشاريع المتعلقة بصون التوازن البيئي للإقليم الساحلي للبحر الأسود؛

(ج) تنظيم تبادل المعلومات الاقتصادية (التجارية)؛

(د) المساعدة على تنمية السياحة؛

(هـ) المشاركة في الأحداث الوطنية والدولية المعنية باستخدام البحر الأسود ودراسته والحفاظ عليه؛

(و) إقامة الاتصالات بين الوحدات الاقتصادية والهيئات الإدارية الحكومية التابعة للبلدان ذات الصلة.

وقد اضطلع النادي بعدد من المشاريع المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والثقافي فيما بين المدن الأعضاء في النادي. فعلى سبيل المثال، نظّم النادي في عام ١٩٩٨ برنامجا لشركات الشحن.

ويعكف ممثلون للنادي على وضع قاموس موسوعي بشأن البحر الأسود. ونفّذ النادي أيضا بعض البرامج البيئية، وشارك في اجتماع المدن الساحلية (بيرايوس، نيسان/أبريل ١٩٩٧). ويشارك النادي مع مجلس الأعمال التجارية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في مشروع إنشاء شبكة معلومات الأنشطة التجارية في منطقة البحر الأسود. ويعكف النادي حاليا على إنشاء وكالة مهمتها اجتذاب الاستثمارات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أنشئ هيكل جديد تابع للنادي اسمه مجلس الأعمال التجارية التابع للنادي الدولي للبحر الأسود. وتم قبول رؤساء الغرف التجارية والصناعية ودوائر الأعمال التجارية في المدن الأعضاء في النادي أعضاء في المجلس.

وأنشأ النادي صحيفة عنوانها "أنباء النادي الدولي للبحر الأسود". واعتمد أعضاء النادي عددا من النداءات، منها على سبيل المثال نداء وجهوه إلى مؤتمر السلطات المحلية بشأن تقديم الدعم للكيانات البلدية. وشاركت المدن الأعضاء في النادي في برنامج الجماعة الأوروبية لتعمير يوغوسلافيا، المعنون "تحقيق الاستقرار في البلقان". وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، لم يشارك النادي الدولي للبحر الأسود في أي أحداث أو مشاريع للأمم المتحدة، بسبب الافتقار إلى المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، تلقى النادي دعوة إلى المشاركة في منتدى الألفية، وفي المنتدى المعنون "المرأة عام ٢٠٠٠". ومن المؤسف أن ممثلي النادي لم يتمكنوا من حضور هذين الاجتماعين.

٥ - الاتحاد الدولي لحركات الأسرة المسيحية

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٩)

أنشئ الاتحاد الدولي لحركات الأسرة المسيحية في كراكاس، فنزويلا، في عام ١٩٦٦ بهدف مساعدة أعضائه على أن يعيشوا رسالتهم الإنسانية والمسيحية ويشهدوا على القيم الجوهرية للأسرة، بناء على العقيدة التي يُبشر بها الإنجيل وتدعو إليها تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. والأعضاء في الاتحاد هم أسر تزاوّل تدريجاً مستمرا في إطار المشاركة في جماعات. وتؤلف هذه الجماعات منظمة تسمى حركة الأسرة المسيحية.

وتلتقي كل الجماعات بصفة نصف شهرية أو شهرية. ويعقد كل بلد اجتماعات لمراجعة المقاصد، وتحديد أهداف جديدة، وانتخاب مسؤولين جدد. ويصدر كل بلد تقريرا رسالة إخبارية على الصعيد الوطني. وتصدر على المستوى الدولي نشرة تسمى "الرابطة" (Lazo، بالإسبانية).

الأنشطة

أوروبا

انعقد الاجتماع القاري لحركة الأسرة المسيحية في أوروبا في براغا (البرتغال) في عام ١٩٩٧. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، زارت الحركة جامعة لاندغ الأكاديمية في سويسرا، وألقت محاضرة على الطلاب عن الأسرة. وزارات الحركة عدة بلدان في شرق أوروبا (سلوفينيا وكرواتيا وهنغاريا) لنشر رسالة الحركة. وفي براغ، تم لأول مرة عقد الاجتماع القاري للاتحاد في بلد اشتراكي سابق.

أمريكا الشمالية

في تموز/يوليه ١٩٩٩، احتفلت حركة الأسرة المسيحية في الولايات المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وتوضح علامات نمو الحركة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي وفي فلوريدا. وقد نشرت الحركة الكتب التالية: "الأسر المؤمنة: تذكّر الماضي واستشراف المستقبل"؛ و "حقبة الخمسة والعشرين عاما الثانية لحركة الأسرة المسيحية"؛ و "الابتهاج بالغفران: نبت جديد من الحقول المجيدة".

وعقدت حركة الأسرة المسيحية مؤتمرها الوطني في سان دييغو.

أفريقيا

احتفلت حركة الأسرة المسيحية في أفريقيا باليوم الدولي للأسرة (١٥ أيار/مايو). وقد تعاونت الحركة مع البرنامج الصحي في الكاميرون، ونتج عن ذلك تناقص حالات

الإصابة بالمalaria. ويضطلع الأعضاء بمشاريع للمساعدة الذاتية في مزارع الكاكاو والبن الصغيرة. والتقت الحركة مع المسلمين للصلاة من أجل السلام والاستعادة من الكوارث الوطنية.

آسيا

يُضطلع بجميع البرامج التدريبية للأزواج والأسر والشباب والقساوسة والآباء والأمهات الوحيدين والأزواج المخطوبين وصغار البالغين وغيرهم على مستوى الأبرشية، خصوصاً في الفلبين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، استضافت مدينة تاغاي (محافظة مانيلا) الاجتماع القاري لحركة الأسرة المسيحية، وحضرته ستة بلدان من آسيا.

أمريكا اللاتينية

في عام ١٩٩٧، التقى أعضاء الحركة بالبابا يوحنا بولس الثاني في ريو دي جانيرو. وفي عام ١٩٩٨، عقد مجلس أمريكا اللاتينية اجتماعاً في ماثيو بالبرازيل، ووضع في ذلك الاجتماع خطة العمل في السنوات المقبلة على تعزيز حركة الأسرة المسيحية بناءً على دعائم الروحانية والأخلاق والعدالة. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، عقدت مؤتمرات على مستوى القارة، ولكن مقسمة إلى ثلاث مناطق (الشمال والوسط والجنوب).

الجمعيات العالمية

انعقدت الجمعية العالمية السابعة للأسر والجمعية العامة الحادية عشرة للاتحاد الدولي لحركات الأسرة المسيحية في بانكوك، تايلند، في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. وكان الموضوع المطروح هو "إضفاء الطابع الإنسانية على جميع الأسر في العالم". وحضر هذا الاجتماع ممثلون لاثنتين وعشرين بلداً.

وستعقد الجمعية العالمية التالية في ماثيو بالبرازيل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ وسيكون موضوعها "أخلاقيات الحياة في عالم تسوده العولمة وتسيطر عليه نزعة الاستبعاد".

التعاون مع الأمم المتحدة

نتيجة لعدم القدرة المالية، لم يتمكن الاتحاد حتى الآن من حضور اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية في نيويورك، على الرغم من أنه مهتم أشد الاهتمام بمقررات هذه اللجنة من حيث تأثيرها على الأسرة. وقد طُلب إلى الاتحاد المشاركة في أعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولكنه، للسبب نفسه، يجد من المتعذر عليه حضور دوراتها. والشيء الوحيد الذي بوسع أن يفعله هو أن يمرر إلى أعضائه رسائل الأمم المتحدة وقراراتها. وليس بالإمكان حتى الآن القيام بدور أكثر نشاطاً من ذلك.

٦ - الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

(منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية هي منظمة خيرية عالمية مستقلة غير سياسية متعددة الثقافات، وتندرج أنشطتها بصفة أساسية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية. والعمل الذي تضطلع به الهيئة عمل إنساني بحت، يخلو من أي تمييز عنصري أو عرقي.

ولا تقتصر الهيئة في عملها على مجرد جمع الأموال ثم إنفاقها، بل تعمل جاهدة أيضا على كفاءة الفعالية في جمع الأموال واستخدامها، وكفاءة مهياة الخدمات التي توفرها بحيث تلي احتياجات المستفيدين منها.

وبالإضافة إلى ما تقوم به الهيئة من استثمار لأموالها في مشاريع طويلة الأجل تدر أكبر قدر ممكن من العائدات لتأمين الموارد اللازمة للأعمال الخيرية على أساس دائم ومستقر، تدعم الهيئة برنامجا للإغاثة العاجلة يوفر الأغذية والمأوى واللوازم الطبية للاجئين وضحايا الحروب والكوارث.

وقد شاركت الهيئة في كثير من الاجتماعات والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي عقدتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وحضر ممثل الهيئة في الولايات المتحدة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين - المرأة عام ٢٠٠٠ - التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وقد اضطلعت الهيئة بعدة دراسات بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وشاركت في بعض برامج التدريب والإنعاش في البلدان الفقيرة. وشاركت الهيئة في تخطيط هذه البرامج وقدمت لها الدعم التقني والمالي. وشاركت الهيئة في حلقات دراسية عقدتها اليونسكو لمناقشة تصميم برامج التدريب المتكامل في البلدان الفقيرة، وقامت بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، عن طريق مكتبها في الكويت، بتنسيق برامج للتدريب الفني للمعوزين. وتتعاون الهيئة تعاوناً تاماً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المعونة الغوثية وفي جهود التأهب للكوارث، وذلك عن طريق مقر المفوضية في جنيف ومكتبها في الكويت.

وهناك اتفاق مبرم للتعاون بين الهيئة والمنظمة الإسلامية الدولية للتربية والعلوم والثقافة، وحضرت الهيئة ثلاثاً من دورات المنظمة في تونس وتشاد والأردن.

٧ - الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

(منح المركز الاستشاري العام في عام ١٩٧٣)

الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة هو أكبر منظمة غير حكومية في العالم تعمل من أجل الدفاع عن الحقوق الجنسية والإنجابية وعلى توفير معلومات وخدمات جيدة النوعية في مجالي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ويعمل الاتحاد على جميع المستويات في أكثر من ١٥٠ بلدا وبلاشتراك مع مئات الآلاف من المتطوعين في أنحاء العالم المختلفة، على زيادة الدعم للصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة، متعاوناً في ذلك مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات المجتمعية في جميع أنحاء العالم.

ويرتبط الاتحاد منذ عهد بعيد بعلاقة عمل وثيقة مع عديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، كما أنه وقع على مذكرات للتفاهم مع عدد من تلك الوكالات. ونتيجة للحدود الموضوعة لنموذج الإبلاغ، فإن هذا التقرير، الذي يقدم بياناً بالمساهمات الرئيسية المقدمة من الاتحاد إلى الاجتماعات والأحداث الدولية في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، لا يمثل بأي حال تقريراً جامعاً شاملاً.

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

شارك الاتحاد مشاركة نشطة في جميع مراحل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المكرسة لاستعراض نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات). وكان الاتحاد ضمن المنظمات غير الحكومية الثلاث التي أدلت ببيانات في الدورة الاستثنائية. وفي البيان الذي أدلت به المديرية العامة للاتحاد في تلك الدورة، أكدت من جديد أن الاتحاد يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن التخفيف من وطأة الفقر وكفالة التوازن في النمو السكاني، وتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة عالمياً تمثل كلها عوامل بالغة الأهمية في عملية التنمية الشاملة.

وخلال الدورة الاستثنائية، نظم الاتحاد عملية تم فيها الإدلاء بسلسلة من الشهادات "وجهاً لوجه" كجزء من حملة الدعوة العالمية المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتناولت هذه الشهادات مواضيع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتقديم الخدمات للاجئين، وسلامة الأمومة، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

واستضافت الشبكة الأوروبية للاتحاد خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية حلقة مناقشة حضرها مندوبون من البلدان الأوروبية والبلدان النامية، وركزت على منع الحمل في الحالات الطارئة وعلى الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

وشارك الاتحاد في اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء التي عقدها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٨ بشأن الشباب والحقوق الإنجابية ودور المجتمع المدني، إعدادا للدورة الاستثنائية.

وقد تجاوز عدد رابطات تنظيم الأسرة التي مُثلت في منتدى لاهاي ٧٠ رابطة، وكان الاتحاد عضوا في الفريقين الاستشاريين المعنيين بالمنظمات غير الحكومية والشباب، فضلا عن أنه كان الجهة المعينة للتنسيق بشأن قضية الحقوق الإنجابية، مع الاضطلاع بمسؤولية تنظيم حلقة مناقشة بشأن هذه الحقوق في منتدى المنظمات غير الحكومية. وتولت رئيسة الاتحاد رئاسة الجلسة الختامية لمنتدى المنظمات غير الحكومية.

وطوال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، ظل الاتحاد يعمم على جميع الجهات المشاركة معه والمرتبطة به نشرات إخبارية شهرية بشأن الدورة الاستثنائية المعنونة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات". وأنشئ على الموقع الشبكي للاتحاد قسم بشأن تلك الدورة لتوفير التغطية المستكملة للاجتماعات والأحداث. ونظم الاتحاد أيضا سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية لوسائل الإعلام بشأن الدورة، لتوعية وسائل الإعلام بهذا الحدث وحفز الاهتمام بقضايا السكان والتنمية.

بيجين + ٥ سنوات

أصدر الاتحاد خريطة حائطية بشأن الحقوق الإنجابية عام ٢٠٠٠ بمناسبة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (بيجين + ٥ سنوات). وركزت هذه الخريطة على وضع الحقوق القانونية للمرأة، ولا سيما الحقوق المؤثرة على حقوقها الجنسية والإنجابية. وتم إصدار عدد خاص من الرسالة الإخبارية للاتحاد بشأن الشباب والمسماة "x-press"، باللغات الأسبانية والانكليزية والفرنسية، انصب التركيز فيه على موضوع نوع الجنس من منظور شبابي عالمي، وشمل استعراضا لعملية "بيجين + ٥ سنوات". وتضمن العدد مجموعة متنوعة من الإجراءات المطالب بأن تتخذها الجمعية العامة. وخلال الدورة الاستثنائية أيضا، أصدر الاتحاد بيانين، أحدهما ينادي بتقديم الدعم العالمي للحقوق الجنسية والإنجابية للشباب، والآخر، الذي أعده الفريق الاستشاري الطبي الدولي التابع للاتحاد بشأن العنف ذي الأساس الجنساني، يدعو إلى شن حملة موسعة للقضاء على العنف ضد المرأة.

وخلال الدورة الاستثنائية، شارك الاتحاد في المنتدى العالمي لصحة المرأة، الذي شارك في رعايته الاتحاد الأمريكي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة مرتبطة بالاتحاد الدولي. وقدمت المديرية العامة المساعدة للاتحاد عرضا بشأن سلامة الأمومة وتكلمت عن احتياجات الشباب المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وكان أحد المتكلمين في حلقة عمل أخرى في

المنتدى بشأن الصحة والحقوق الإنجابية مستشار من مستشاري الاتحاد لشؤون السياسات، كما عُرض الفيلم الذي أنتجه الاتحاد بعنوان "Lifelines"، الذي يبين حقوق الإنسان الأساسية المتضمنة في ميثاق الاتحاد للحقوق الجنسية والإنجابية.

وتولى مدير شؤون الصحة الجنسية والإنجابية في مكتب الاتحاد الإقليمي لنصف الكرة الغربي إدارة المناقشة في حلقتين متناظرتين في المنتدى، إحداهما بشأن العنف ذي الأساس الجنساني، والأخرى بشأن إدماج المنظور الجنساني في البرامج السكانية والصحية.

وشارك الاتحاد أيضا في حلقة مناقشة عقدت أثناء الدورة الاستثنائية بشأن موضوع "الزواج المبكر: حق الاختيار لمن؟". وقد تولى تنظيم هذه الحلقة اليونيسيف وشبكة من المنظمات غير الحكومية الكائنة في المملكة المتحدة، اسمها المنتدى المعني بالزواج وحقوق المرأة والطفل، والاتحاد عضو من أعضائها المؤسسين.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت الشبكة الأوروبية للاتحاد في المؤتمر التحضيري الإقليمي للجنة الاقتصادية في أوروبا (جنيف، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ونظم حلقة عمل بشأن موضوع "صحة المرأة وحقوقها الجنسية والإنجابية" في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وفي العالم العربي، شارك الاتحاد في الاجتماع العربي الثاني المعني بمتابعة مؤتمر بيجين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وركز على مواضيع المرأة والصحة الإنجابية والتنمية. وشاركت المنطقة في حلقة العمل الاستشارية المعقودة في إطار عملية "بيجين + ٥ سنوات" من أجل تعزيز القدرات الوطنية على القضاء على الممارسات الضارة بالمرأة في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونظم المكتب الإقليمي للاتحاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مشاورة إقليمية بشأن نوع الجنس والتنمية، استهدفت تخطيط الأنشطة الإقليمية على ضوء توصيات الدورة الاستثنائية.

كوبنهاغن + ٥ سنوات

شارك ممثلون من الاتحاد في الدورة الاستثنائية المعنونة "كوبنهاغن + ٥ سنوات" (جنيف، ٢٠٠٠) وأعلنوا فيها موقف الاتحاد بشأن قضايا السكان والتنمية والصحة الجنسية والإنجابية.

لجنة وضع المرأة/لجنة السكان والتنمية

يوفد الاتحاد بصفة منتظمة ممثلين إلى دورات لجنة وضع المرأة ولجنة السكان والتنمية لمراقبة وقائع تلك الدورات والإسهام فيها عند الاقتضاء.

٨ - رابطة الناخبات بالولايات المتحدة (منحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

رسالة الرابطة ومبادئها

رابطة الناخبات هي منظمة سياسية غير حزبية تشجع المشاركة المستنيرة والنشطة من جانب المواطنين في عملية الحكم، وتعمل على زيادة تفهم قضايا السياسات العامة الرئيسية، وعلى التأثير على السياسات العامة عن طريق التثقيف والدعوة. وتقوم على تنسيق الأنشطة الوطنية للرابطة وإدارتها منظمته منفصلتان لكنهما متكاملتان. فالمنظمة المسماة "رابطة الناخبات بالولايات المتحدة" هي المنظمة المعنية بجهود الدعوة السياسية وشؤون العضوية؛ والمنظمة المسماة "صندوق التثقيف التابع لرابطة الناخبات"، التي أنشئت في عام ١٩٥٧، هي المنظمة المعنية بتثقيف المواطنين وإجراء البحوث.

وتؤمن رابطة الناخبات بأسلوب الحكم التمثيلي وبالحرية الفردية المقررة في دستور الولايات المتحدة. وتؤمن الرابطة بأن الحكومة الديمقراطية تعتمد على المشاركة المستنيرة والنشطة من جانب مواطنيها وتستلزم قيام الهيئات الحكومية بحماية حق المواطنين في المعرفة عن طريق الإشعار المناسب بالإجراءات المقترحة وعقد اجتماعات مفتوحة وإتاحة الاطلاع على السجلات العامة. وتؤمن الرابطة بأنه ينبغي أن تتوفر لكل مواطن حماية حقه في التصويت وأن تتاح لكل شخص فرصة التعليم العام المجاني الذي يوفر تكافؤ الفرص أمام الجميع؛ وأنه لا ينبغي أن يتعرض أي شخص أو فئة لأي تمييز قانوني أو اقتصادي أو إداري. وتعتقد الرابطة أن الحكم الذي يتسم بالكفاءة والاقتصاد يستلزم توافر المقدرة لدى الموظفين والتحديد الواضح للمسؤوليات وتوافر التمويل الكافي والتنسيق فيما بين وكالات الحكومة ومستوياتها المختلفة. وتعتقد الرابطة أن الحكومة التي تتصف بالمسؤولية ينبغي أن تكون سريعة الاستجابة لإرادة الشعب؛ وأن الحكومة ينبغي أن تقيم نظاماً منصفاً ومرناً للضرائب، وأن تشجع على حفظ وتنمية الموارد الطبيعية تحقيقاً للصالح العام، وأن تشارك في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الرفاه العام، وأن تعمل على إقامة اقتصاد سليم، وأن تعتمد سياسات داخلية تيسر حل المشاكل الدولية.

وتوجد لرابطة الناخبات فروع في كل ولاية من الولايات المتحدة، ولديها حوالي ١٠٠٠ فرع محلي في المجتمعات المحلية في أنحاء البلد المختلفة. ويتجاوز عدد أعضاء الرابطة ومؤيديها في الولايات المتحدة ١٣٠٠٠٠ فرد. ويشعر أعضاء الرابطة المحليون بالتزام خاص بتعريف مجتمعاتهم المحلية بالأمم المتحدة والأعمال التي تنجزها وبالحث على توفير الدعم المالي

للأمم المتحدة. وبغية مساعدة الفروع المحلية للرابطة على النهوض بهذه المهمة، يكتب مراقبو الرابطة لدى الأمم المتحدة مقالات تنشر في المجلة الوطنية للرابطة.

وتؤمن رابطة الناخبات بأن التعاون مع الدول الأخرى أمر ضروري في مجال التماس الحلول للمشاكل العالمية وبأن القانون الدولي ضرورة أساسية لتعزيز السلام العالمي.

الأنشطة المتصلة بأعمال المجلس

شارك مراقبون من الرابطة في دورات لجنة وضع المرأة وفي دورة الجمعية الاستثنائية المعنونة "بيجين + ٥ سنوات" وكذلك في الأعمال التحضيرية لتلك الدورات. وحضر مراقبو الرابطة جميع دورات لجنة وضع المرأة التي عقدت بعد مؤتمر بيجين وتحديثوا إلى كثير من أعضاء لجنة وضع المرأة وغيرهم من أعضاء الوفود الحكومية بشأن احتياجات الطفلة والمرأة وقضايا الصحة العقلية. وتم بالتعاون مع أعضاء تحالفات المنظمات غير الحكومية صياغة نصوص بشأن هذه المسائل وقدمت كصيغ مقترحة إلى أعضاء الوفود الحكومية. واعتمد أعضاء الوفود بعضاً من هذه النصوص واستخدموها في الوثائق الختامية أو الوثائق الأخرى.

وكانت الرابطة إحدى الجهات الراعية للمؤتمر الإقليمي للولايات المتحدة، الذي نظمه المجلس النسائي الرئاسي المشترك فيما بين الوكالات بعنوان "المرأة عام ٢٠٠٠: بيجين + ٥ سنوات" (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ويلمنغتون، ديلاوير)، للإعداد لدورة الجمعية العامة الاستثنائية التي انعقدت بعد ذلك.

واشتركت رابطة الناخبات بالولايات المتحدة مع عدة منظمات غير حكومية أخرى في توقيع بيان خطي لصالح الطفلة تم عرضه في دورة لجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٠. واعتمدت الرابطة لحضور دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالمساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأوفدت مراقبين عنها إلى تلك الدورة.

الأنشطة المتصلة بوكالات الأمم المتحدة

يهتم مراقبو الرابطة لدى الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً باللجنة التوجيهية للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف وفريقها العامل المعني بالطفلة، الذي يعمل على تركيز انتباه حكومات العالم على المحنة التي تعانيها الطفلة. وعقدت الرابطة اجتماعات تشاورية بصفة يومية في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات لجنة وضع المرأة. وشكل الفريق العامل شبكة عالمية للدعوة مكرسة لصالح الطفلة، واستخدم المعلومات المستمدة من الشبكة في إعداد تقارير عن حالة الطفلة قُدمت إلى أعضاء الوفود في اجتماعات الأمم المتحدة.

واعتمدت الرابطة لحضور الاجتماعات التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعقودة في عام ٢٠٠١ بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وحضر مراقبو الرابطة الدورة الأولى للجنة التحضيرية ويعتزمون حضور الدورات المتبقية. وتعاون مراقبو الرابطة مع اجتماع تشاوري بشأن حقوق الطفل وقدموا مدخلات إلى اليونيسيف بشأن صيغة الوثيقة التحضيرية.

الأنشطة الأخرى

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تكلمت رئيسة رابطة الناخبات في المؤتمر السنوي لإدارة شؤون الإعلام/المنظمات غير الحكومية. وفي عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، تولت إحدى المراقبات من الرابطة منصب أمينة اللجنة التنفيذية لهذا المؤتمر وأسهمت بقدر كبير في أعمال اللجنة. وتسهم مراقبات الرابطة أيضا في أعمال عدة لجان من لجان مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتحضر مراقبات الرابطة لدى الأمم المتحدة الاجتماعات الإعلامية التي تعقدها إدارة شؤون الإعلام واجتماعات لجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والاجتماعات الإعلامية التي تعقدها بعثة الولايات المتحدة. وشغلت إحدى المراقبات منصب العضوية في مجلس فرع نيويورك للجنة الولايات المتحدة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

تعزيز الديمقراطية

يتمثل هدف البرامج التي تضطلع بها الرابطة في مجال تعزيز الديمقراطية في أمريكا في العمل على إيجاد نظام حكومي منفتح يتسم بالصفة التمثيلية ويكون خاضعا للمساءلة وسريع الاستجابة؛ ويحمي الحريات الفردية المقررة بموجب الدستور والتي تكفل للمواطنين فرص المشاركة في عملية صنع القرارات التي تتخذها الحكومة.

وعلى الصعيد الدولي، تضطلع الرابطة بمبادرة اسمها "المبادرة العالمية للديمقراطية"، تتمثل في برنامج تدريبي من ثلاثة أجزاء مخصص للقيادات النسائية الشعبية في الديمقراطيات الناشئة. ويأتي البرنامج بالقيادات النسائية من أنحاء العالم المختلفة إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريب مكثف على نحو يعطي المشاركات في البرنامج فرصة تجربة النهج الشعبي غير الحزبي الذي تتبعه الرابطة في تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية الديمقراطية. أما برنامج التدريب على الشراكة الشعبية فيتيح للمشاركات فيه الاضطلاع بدور المدربات وتنفيذ حلقات تدريبية للفئات المتنوعة من الناشطات في بلدانهم. وتتضمن الحلقات التدريبية استطلاعاً لأساليب التثقيف المدني على صعيد القواعد الشعبية ومهارات التنمية التنظيمية.

وعن طريق برنامج مَنَح تقديم المساعدة إلى القواعد الشعبية، تقدم الرابطة المساعدة المالية والتقنية إلى المتدربات للاضطلاع بمشاريع مستقلة عن الرابطة.

وعن طريق التركيز على المرأة وصونها المتزايد القوة في المطالبة بكفالة المساءلة والحكم السليم في مجتمعاتها، توسع المبادرة العالمية للديمقراطية دائرة النفوذ المجتمعي في عمليات تقرير السياسات العامة مع بناء المهارات القيادية للمرأة عن طريق برامج التدريب وتبادل الخبرات على نحو تفاعلي ومباشر.

وتقدم الرابطة المساعدة عن طريق برامجها الدولية للتدريب وتبادل الخبرات إلى مجموعة متنوعة من القيادات والمنظمات الشعبية في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا ومنطقة البلقان وأفريقيا والدول المستقلة حديثاً. وتزود برامج الرابطة المشاركين بالمهارات العملية، مثل مهارات التواصل مع وسائل الإعلام، وإعداد الحملات التثقيفية، والدعوة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأنشطة الطوعية.

الدعوة في كونغرس الولايات المتحدة إلى توفير التمويل للأمم المتحدة

بذلت الرابطة تأييدها بصورة فعلية لإنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، وتقف في صفوف أخلص المناصرين لها منذ أكثر من خمسين عاماً. والرابطة عضو نشط في مجلس جمعية الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة، كما أن إحدى المراقبات من الرابطة شغلت منصب الرئاسة في مجلس نيويورك التابع للجمعية. وتعتقد الرابطة أن الولايات المتحدة ينبغي أن تسدد التزاماتها للأمم المتحدة على وجه السرعة ودون قيود. وكجزء من تحالف يضم طائفة متنوعة من الأطراف المتعاونة من الحزبين ويستهدف دعم الأمم المتحدة، ما برحت الرابطة تبذل مساعيها لدى الأعضاء الرئيسيين في الكونغرس، وذلك للحث على دفع المتأخرات المستحقة للأمم المتحدة لدى الولايات المتحدة، كما حركت فروعها في الولايات الرئيسية للعمل بشأن هذه المسألة.

وأدلت رابطة الناحبات ببيان في مظاهرة ضوء الشموع التي نُظمت في عام ١٩٩٩ من أجل الأمم المتحدة للحث على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة للأمم المتحدة على الولايات المتحدة (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).

٩ - جمعية قطر الخيرية

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٧)

جمعية قطر الخيرية هي جمعية غير حكومية وغير سياسية لا تستهدف الربح، مقرها قطر، أنشئت في أوائل الثمانينات باسم اللجنة القطرية لكفالة الأيتام. ونتيجة لاتساع نطاق الخدمات التي كانت تقدمها تلك اللجنة، قرر المؤسسون توسيع نطاق أهدافها ومقاصدها وفقا لذلك، وتحويلها إلى جمعية قطر الخيرية الحالية.

وكانت أهداف الجمعية ومقاصدها مركزة في البداية على توفير الخدمات الاجتماعية والمالية والصحية والتعليمية، بما في ذلك التدريب المهني، للأيتام والأرامل. ووسّع هذا النطاق فيما بعد ليشمل الطلاب والمعلمين والمعوقين. وتتولى الجمعية رعاية بعض الأنشطة المدرسة للدخل للأسر الفقيرة، وتوفير خدمات المياه والمرافق الصحية، ثم أُضيف إلى ذلك تقديم الخدمات الغوثية في حالات الطوارئ، وذلك للاجئين أساسا وللمجتمعات المحلية التي تحل بها كارثة.

ومن الأنشطة الأخرى التي تراوحتها الجمعية تقديم وجبات الإفطار المجانية طوال شهر رمضان، وتوزيع لحوم الأضاحي الإسلامية. وتقدم الجمعية هذه الخدمات نفسها لغير المسلمين القاطنين بجوار المسلمين.

وتتضطلع الجمعية أيضا بخدمات خيرية أخرى، أهمها إنشاء المستشفيات والعيادات والمدارس والقيام، عند الإمكان، بتوفير المعدات الطبية للمرافق القائمة أو المنشأة حديثا.

وتهتم الجمعية اهتماما كبيرا بالمرأة، وينبع ذلك من الخدمات التي تقدمها للأرامل. وقد أنشأت الجمعية فرعا نسائيا موازيا لها، ينشط في مجالات الدعوة لقضايا المرأة وتعليم المرأة وتزويدها بالخدمات الاجتماعية والوسائل المدرسة للدخل.

وقد زادت العضوية بالجمعية فأصبحت تضم ٦٠ عضوا، وصار لها وجود ميداني في ٤٨ بلدا في أنحاء العالم المختلفة.

وجمعية قطر الخيرية عضو في الهيئات الإقليمية والدولية التالية: المجلس الإسلامي الدولي للدعوة والإغاثة (القاهرة)؛ والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الرباط)؛ والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية (القاهرة)؛ والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية (الكويت)؛ وجمعية الخليج لرعاية المعوقين (البحرين).

وللجمعية روابط وعلاقات طيبة مع صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الإسلامي للتنمية.

وكانت العلاقات قليلة بين الجمعية ووكالات الأمم المتحدة قبل أن تخطى الجمعية بالاعتراف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٧ ومن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، عقدت الجمعية عدة اجتماعات عمل مع المفوضية في جنيف والرياض والدوحة، نتجت عنها الأنشطة المشتركة التالية:

(أ) حضر ممثل للجمعية اجتماع اللجنة التنفيذية للمفوضية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٩ في جنيف؛

(ب) تم في آذار/مارس ١٩٩٩ في جنيف التوقيع على اتفاق إطاري للشراكة العملية بين المفوضية والجمعية؛

(ج) قدمت الجمعية المساعدة لمشاريع المفوضية المتعلقة بتوفير المأوى والمياه والمرافق الصحية للاجئين والمشردين الشيشان في إنغوشيتيا، بما مجموعه ٦٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠؛

(د) شاركت الجمعية في تمويل مشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوفير المياه والمرافق الصحية للمشردين الشيشان في إنغوشيتيا، بما مجموعه ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

(هـ) عُقدت حلقة عمل مشتركة بين المفوضية والجمعية بشأن قانون حماية اللاجئين (الدوحة، ١٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠) وحضرها المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلون من المنظمات غير الحكومية الكويتية والبحرينية؛

(و) أبرم اتفاق للتعاون بين المفوضية والجمعية في الدوحة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ وعُقدت اجتماعات بين المفوضية ومكتب كوسوفو التابع للجمعية لوضع مقترحات مشاريع مشتركة بغرض التمويل والتشارك في التنفيذ لعام ٢٠٠١؛ وخصصت الجمعية ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لمواصلة توفير خدمات المياه والمرافق الصحية للمشردين داخليا في شيشانيا؛ وخصصت الجمعية ٩٦ ٥٠٠ دولار لإصلاح العيادة والمدرسة في قرية باريفو (البوسنة)، تلبية لنداء من المفوضية؛ واختار مكتب الرياض التابع للمفوضية موظفا من موظفي الجمعية، لحضور دورة تدريبية تابعة لكلية موظفي الأمم المتحدة بشأن تدابير الإنذار المبكر والتدابير الوقائية (دبي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)؛ وشارك ممثل للجمعية في حلقة عمل بشأن بناء قدرات المنظمات غير الحكومية بهدف تنفيذ ومتابعة قرارات المؤتمرات العالمية (القاهرة، ١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالاشتراك مع جامعة الدول العربية؛ وحضر مستشار الجمعية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وشارك أيضا في منتدى جنيف لعام ٢٠٠٠ (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠٠٠)؛

واستقبلت الجمعية خبيرا استشاريا في التنمية الاجتماعية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

وتعتقد الجمعية أن ما تبذله من جهود للتخفيف من وطأة الفقر وتوفير الرعاية للمحتاجين، وخصوصا الأطفال اللاجئين الأيتام والأمهات الأرمال، وتوفير المياه النظيفة والرعاية الصحية والإغاثة الطارئة والتعليم، ما هو إلا من قبيل التنفيذ لكثير من قرارات الأمم المتحدة.

وتشارك الجمعية حاليا في الدعوة إلى تعزيز التواصل الشبكي مع المنظمات غير الحكومية الخليجية الناشطة دوليا، وقد أُختيرت لهذا العمل لجنة تحضيرية ترأسها الجمعية. وتستضيف الجمعية أمانة هذه اللجنة.

١٠ - المنظمة الدولية للرؤية العالمية

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٨٥)

تعتبر المنظمة الدولية للرؤية العالمية واحدة من كبرى الجهات التي تتلقى التبرعات من عامة الجمهور للاضطلاع بأنشطة الإغاثة والتنمية والدعوة. وتنفيذ المنظمة لبرامجها يضعها في شراكة مباشرة مع وكالات الأمم المتحدة في الدول النامية وعلى الصعيد الدولي. وتسهم المنظمة في محافل الأمم المتحدة وأحداثها وعملياتها التشاورية. وخلال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٧، شاركت المنظمة مشاركة نشطة في بعض من أبرز أحداث الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، بما في ذلك منتدى الألفية للشعوب، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتنمية الاجتماعية (جنيف، ٢٠٠٠)، والمؤتمرات العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد عززت الأنشطة المضطلع بها في هذه الأحداث البارزة بتعاون يومي مستمر عن طريق محافل مثل مجلس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية.

أهداف المنظمة ومقاصدها

المنظمة الدولية للرؤية العالمية هي شراكة مسيحية لأعمال الإغاثة والتنمية والدعوة، تقدم خدماتها لأكثر من ٧٠ مليوناً من البشر في ٨٧ بلداً. وتتعاقد المنظمة مع الفقراء والمضطهدين من أجل تحقيق العدالة وإحداث التحول في الأوضاع البشرية. وتسلم المنظمة بأن الفقر ليس أمراً محتماً. وبيان المهمة الذي يحدد رسالة المنظمة يهيب بها أن تتصدى للهياكل الجائرة التي تكبل الفقراء بالقيود. وما تنشده المنظمة هو أن يتمكن كل البشر من بلوغ منتهى الطاقات التي وهبها الله لهم، ومن ثم فإن الرؤية التي تعمل من أجلها هي إيجاد عالم لا يسمح للفقر بالوجود.

المشاركة في أحداث الأمم المتحدة ومؤتمراتها وعملياتها

في عام ١٩٩٧، شارك ممثلو المنظمة في اجتماع الفريق التوجيهي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وشاركت المنظمة أيضاً بعضو في حلقة عمل مشتركة بين مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية عقدت خلال الاجتماع السنوي للجنة حقوق الإنسان. وشاركت المنظمة في ندوة مشتركة بين منظمة التجارة العالمية ومجلس التجارة والتنمية موضوعها التجارة والتنمية. وقدمت المنظمة مقالا إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز. وفي عام ١٩٩٨، شارك موظفون من المنظمة في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان

(أيار/مايو، جنيف) والمؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية (نيسان/أبريل، جنيف). وشاركت المنظمة أيضا في المؤتمر العالمي الثاني عشر المعني بمكافحة الإيدز (تموز/يوليه، جنيف). وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، شاركت المنظمة في فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، الذي نظمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، أسهمت المنظمة في مؤتمر المائدة المستديرة المعني بالمرأة والصحة (جنيف). وكانت المنظمة ممثلة في جمعية الصحة العالمية (أيار/مايو، جنيف). وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، شاركت المنظمة في الجمعية السنوية لمنظمة العمل الدولية وقدمت بعض المدخلات عن طريق مجموعات التشاور المعنية بالطفل بهدف اعتماد اتفاقية جديدة بشأن عمل الأطفال. وفي ذلك الشهر نفسه، أسهمت المنظمة في مشاورات عالمية نظمتها منظمة الصحة العالمية بشأن القضاء على مرض شلل الأطفال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، مثلت المنظمة في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية في سياتل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، شاركت المنظمة أيضا في مؤتمر لمنظمة الصحة العالمية بشأن الرقابة الصيدلانية والمسائل الأخلاقية ذات الصلة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، حضر ممثلون للمنظمة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في بانكوك وكانت واحدة من المنظمات غير الحكومية التي أدلت ببيانات في الجلسات العامة. وفي آذار/مارس، شاركت المنظمة في الندوة المعنية بثقافة السلام التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وفي أيار/مايو، شاركت المنظمة في منتدى الألفية للشعوب الذي عقد في نيويورك، ومثلت في اجتماع متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وشمل هذا التمثيل تمكين بعض المشاركات الشابات من الحضور من الدول النامية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، شاركت المنظمة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتنمية الاجتماعية (جنيف) التي انعقدت لاستعراض التقدم المحرز منذ اختتام مؤتمر كوبنهاغن في عام ١٩٩٥. وكجزء من المنتدى، تولت المنظمة تنظيم حلقتي عمل بشأن مسألي حقوق الطفل والمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٠، تعاونت المنظمة على نطاق واسع مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح، وذلك في تنظيم مشاورات للمنظمات غير الحكومية في نيويورك في آذار/مارس، وشاركت في تقديم إفادة إعلامية من المنظمات غير الحكومية إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس بشأن "صيغة آريا". وفي أيلول/سبتمبر، نظمت المنظمة حلقة عمل كجزء من جدول أعمال الاجتماعين العامين السنويين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، شاركت المنظمة في اجتماعات مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في فيينا.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة

في شباط/فبراير ١٩٩٧، أصبحت المنظمة الدولية للرؤية العالمية أول رئيس لمنتدى الصحة الدولي للمنظمات غير الحكومية الذي تشكل حديثاً، والذي يرتبط بشراكة مع منظمة الصحة العالمية. وشاركت المنظمة أيضاً في اجتماعات مجلس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف في أعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وقدمت المنظمة مدخلات مهمة في عملية تحديد وتنفيذ الإصلاحات الممكنة لتلك اللجنة. وشاركت المنظمة أيضاً في اجتماعات اللجنة التحضيرية المرتبطة بالمؤتمر العاشر للأونكتاد ودورات الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وستشارك في المؤتمر المقبل المعني بأقل البلدان نمواً. وتشارك المنظمة أيضاً بصفة سنوية في اللجنة الدائمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، شاركت المنظمة في اجتماع مجلس المنظمات غير الحكومية المتعلق بالأونكتاد في جنيف. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، شاركت المنظمة في اجتماعات مجلس الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وكذلك في المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية. وتحضر المنظمة بصفة منتظمة الاجتماعات الإعلامية التي تعقدها للمنظمات غير الحكومية إدارة شؤون الإعلام ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في جنيف ونيويورك.

الإجراءات المتخذة دعماً لقرارات الأمم المتحدة أو لأغراض تعاونية أخرى

تشارك المنظمة الدولية للرؤية العالمية في مجموعة متنوعة من التحالفات التي تهدف إلى دعم قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها، وخصوصاً اتفاقية حقوق الطفل. والمنظمة عضو في فريق المنظمات غير الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل، واللجنة التوجيهية للتحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال، والمجلس الدولي للمنظمات الطوعية، وتحظى بمركز المنظمة المسكونية الدولية لدى مجلس الكنائس العالمي. وتسهم المنظمة بأعمال البحث والتحليل في عمليات الأمم المتحدة بغية زيادة وعي الجمهور ببعض القضايا، مثل عمل الأطفال، والتجارة، وإسقاط الديون، ومنع المنازعات، والأطفال في الصراع المسلح، والأطفال في سياق التنمية، ومبادرة البنك الدولي للحد من الفقر.